أثر الجوائح المائية في الفوارق الاجتماعية بالمغرب ما بين ق 16م و ق 18م

The effect of water disasters in social disparities in Morocco between the 16th and 18th centuries

أ. سعيد إدحمان

جامعة القاضي عياض – مراكش (المغرب)

تاريخ الإرسال: 2020/04/22 **تاريخ القبول:** 2020/05/28

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى رصد بعض الانعكاسات التي كانت تخلفها الكوارث الطبيعية على الهياكل والبنيات السوسيولوجية، وذلك بالتركيز على الآثار التي كانت تنجم عن الجوائح المائية ومن أهمها الفوارق الاجتماعية بالمغرب ما بين القرنين 16م و 18م، حيث كانت تفضي تداعياتها الديمغرافية إلى إحداث تغييرات على مستوى التراتبية الاجتماعية إمّا بمزيد من احتجان الثورات من طرف علية القوم والأغنياء والمتنفذين بوجه عام، أو بإعادة توزيع جديد للأموال والملكيات يتيح ارتقاء بعض الفئات الاجتماعية المتوسطة والدنيا في سلم الهرم الاجتماعي وذلك عن طريق الانتقال المشروع للأصول والموارد.

الكلمات المفتاحية: المغرب، الجوائح المائية، الفوارق الاجتماعية، الأزمات الديمغرافية.

Abstract:

This study aims at monitoring some of the effects of natural disasters on sociological structures by focusing on the role played by water pandemics in the social disparities in Morocco between the 16th and 18th centuries. Their demographic repercussions led to changes in the social hierarchy, Or more revolutions by the elite and the rich and influential in general, or a new redistribution of funds and property allows the rise of some social groups medium and low in the hierarchy of social pyramid through the transition For a project of assets, resources and properties.

Keywords :

Morocco, water disasters, social disparities, Demographic crises**.**

تقديم:

تعدّ الجوائح المائية من أهم العوامل التي تخلف آثارا متعددة على البنى السوسيولوجية وذلك بفعل ما يتمخض عنها من نزيف ديمغرافي، يهم في الغالب الأعم الفئات الاجتماعية البسيطة والمهمشة، التي تفتقد آليات ووسائل مقاومة هذه الكوارث فتتسع دائرة الفوارق الاجتماعية، وتزيد بذلك ثروة الأغنياء وأهل الحل والعقد.

وفي بعض الحالات يقع أن تتغير خريطة توزيع الثروة في البلاد، فيحدث العكس تماما حيث تتسلق بعض شرائح المجتمع المتوسطة وحتى الدنيا سلم الهرم الاجتماعي طريق الترامي على ممتلكات صرعى هذه الإزم الديمغرافية، أو بانتقال الأصول عن طريق الوراثة؛ وذلك عندما يصعب التحكم في تداعيات هذه الجوائح السلبية على الإنسان والمجال، بالتالي عدم تمييزها ومفاضلتها بين شريحة أو أخرى بغض النظر عن خلفيتها الاجتماعية.

فهل تسعفنا إذن الأسطغرافيا التاريخية في تأكيد هذه العلاقة الجدلية بين عنصر الماء والتراتبية الاجتماعية في المغرب خلال الفترة محط الدراسة؟

1- استغلال ذوي النفوذ والأثرياء لأثر الجوائح المائية:

لقد بات من المعلوم أن الأزمات الديمغرافية الناجمة عن الجوائح المائية كانت تسفر عن إدخال تعديلات جوهرية في البنية المجتمعية؛ فإذا كان المستوى السوسيو اقتصادي متفاوتا بين الأفراد، وحيث أن الشرائح الكادحة كانت أكبر مُتضرر من ظروف الأزمة نظرا لهشاشة وسائل مقاومة الجوع، فإن طبقة الأغنياء كانت في معظم الحالات أكثر استفادة من الظروف، فيسارع أفرادها إلى مراكمة الثروة. وبالتالي فرز جديد لمراكز النفوذ، وتزكية واقع اجتماعي قائم على التعارض والصراع، مما يزيد في توسيع هوة الفوارق على الصعيد الاجتماعي، خاصة وأن هذه النكبات كانت تخلق أمام الأثرياء فرصا سانحة لاستغلال الفئات الكادحة في أسوء المشاهد.

– الاحتكار والرفع من الأسعار زمن الخصاصة:

لا تساورنا الريبة أنّ هناك عدة تخريجات تاريخية تشير إلى هذه الظواهر الاجتماعية فقد شكّل قحط عامي 926 – 927 هـ / 1521 – 1522 م، فرصة مواتية لوجهاء بعض

القبائل، والتجار الأغنياء من المسيحيين واليهود المقيمين بالحواضر الكبرى والمناطق الساحلية للزيادة في ممتلكاتهم ومواردهم، لدرجة أنهم تعاطوا تجارة الرقيق، فتمكنوا من جني ثروة طائلة[1].

ومثّل تأخر سقوط المطر وسيلة أخرى لذوي النفوذ السوسيو اقتصادي من أجل احتكار المواد الغذائية ووضعها في مخازنهم، فإذا كان من الطبيعي أن يزيد سعر المواد الغذائية أثناء القحط عن ثمنها العادي في فترات الرخاء نظرا لضعف المحاصيل، فإنّ هذه المضاربة تزيد الوضع سوءاً، بفعل ارتفاع الأسعار لمعدلات غير مقبولة، فيحصد هؤلاء من وراءها أرباحا طائلة، ولو جاء ذلك على حساب المُعسرين؛ كما حدث في موسم حرث سنة 958هـ / 1553م، حين عرف ثمن القمح صعودا كبيرا بلغ معه القمح حوالي 6 أواقي، ولم تنقشع سحب الشدة إلا بعدما نزل الغيث، فحرث الناس، فتراجعت بذلك الأسعار[2].

وبداهة أن تبرز الفوارق السوسيولوجية حتى في القدرة على تحمل ظروف الكارثة، كما حدث أثناء قحط عام 1090 هـ / 1680 م، فبينما كانت الفئات الدنيا تعاني من الجوع لم يشعر الأغنياء والمترفين "بصوت الجوع" لأن بيوتهم مملوءة بكلّ الطيبات، والغلال الكثيرة وخزائنهم مملوءة[3]. خاصة بالشعير والفول والعدس "مما لا عدّ له وأوعية مملوءة بالزيت والعسل والزبدة"[4].

ولا نعدم الإشارة إلى تجارة الحبوب التي شكلت وسيلة من وسائل احتجان مزيد من الموارد والثروة من طرف التجار الكبار والوجهاء وأصحاب النفوذ الذين يدورون في فلك البيت الحاكم، وذلك عن طريق احتكار المواد الاستهلاكية الأساسية والرفع من أسعارها فماريا تير متلن[5] (Meteleen) أشارت إلى قيام جيش عبيد البخاري[6] باحتكار المواد الغذائية عندما أطل القحط برأسه سنة 1738، وتزايد تدخلاته في أمور الاقتصاد، ودعوته الناس إلى شراء القمح من مستودعاته ومخازنه، بـ 60 مثقالا بعد أن كان سعره بمثقالين[7].

ورغم أننا نعلم بأنّ شهادات الأجانب، سواء منهم الأسرى والسفراء والقناصل وأعضاء البعثات العلمية والطبية الأوربية كانت تحاول في أغلبها إظهار صورة قاتمة عن أنظمة

الحكم، إلا أن هذه الإشارة تحمل هذه المرة قدرا من الحقيقة، لأننا نعلم بأن جيش عبيد البخاري لعب في أزمة الثلاثين سنة (1727 – 1757م) دورا حاسما في ضعف السلطة الحاكمة بتدخلاته في خلع الحكام وتنصيبهم، وتوجيه شؤون الاقتصاد.

ويقدم لنا أحد الإخباريين تخريجا يفيدنا في معرفة بعض الوسطاء والمضاربين والمحتكرين للأقوات، فصاحب الإتحاف يذكر أنّه "لما نزلت بالناس مسغبة عام خمسين [1150 هـ] احترف رؤساء الرماة ببيع الزرع من البادية يمنعون المساكين من شرائه ويشترونه بما شاءوا ويبخسون الناس أشياءهم، وإذا باعوا يبيعونه بما شاءوا، وكان من جملتهم رجل يقال له العماري"[8].

وبالمثل أورد أكنسوس محمد[9] إلى أنّ المولى المستضيء العلوي[10] لما أزيح عن كرسي الحكم، انتقل للاستقرار بمدينة أصيلا عام 1160هـ / 1748م، "فاجتمع عليه بعض سماسرة الفتن ممن كانوا معه، فأشاروا عليه بوسق الزرع للكفار ...فظهر له الربح ... وبلغ خبره بر النصارى (الإسبان) فقصده التجار بمراكبهم، وكان يشتري الزرع وبدأ يبيعه، وعمرت المرسى (أصيلا) وجاء الأعراب بالزرع وهو يشتري ويخزنه حتى تجيء المراكب فيبيع بالربح الكبير"[11]، ولم يكن هذا السلوك ليَمر دون ردود أفعال، فأحوال البلاد الطبيعية ليست في أحسن حال، وهي في غنى عن هذا السلوك، فما إن وصل خبره إلى السلطان المولى عبدالله[12]، حتى أصدر الأوامر لخليفته بمراكش سيدي محمد للخروج من أجل محاربة المستضيء وإخراجه من هذه المدينة[13].

ولا عجب إذا وجدنا مشاهد أخرى لاستغلال حاجة الناس زمن الندرة، حيث حظيت باهتمام الفقهاء، فقد سئل "عمن باع ملكا في أنصاف باطل بإكراه في سنة المجاعة وكتبوا أنهم قبضوا الثمن معاينة (عينا) هل يلزم أم لا"[14]، كما سئل "عن رجل أضره الجوع فلم يجد من يبيع له الزرع إلا بأكثر من ثمنه المعتاد ويبيع حقله في ذلك الثمن هل يلزمه البيع بذلك الثمن أو لا يلزمه وعليه فهل يلزمه عن الزرع أو عن ثمنه المعتاد"[15].

هذه الإشارات النوازلية توضح بأنّ الميسورين كانوا يبيعون الأقوات للمنكوبين بقيمة مرتفعة مُقابل الاستيلاء على أملاكهم بسعر زهيد، وهي صورة توضح استخدام أساليب

غير شرعية، وتبرز في أحط الصور، عندما نعلم بأن هذه العملية كان يصاحبها الإدلاء بشهادة الزور، وهو ما يفهم من قول أبي مهدي عيسى السكتاني[16]، أنه "وقع لبعض الناس في سنين المجاعة الماضية على ما حكي بأنه تبايع رجلان ملكا بثمن معلوم المقدار ويشترط المشتري على البائع له بقبض أكثر مما قبض فيقبل البائع .."[17]. ويبدو أن هذا التصرف الشاذ، كان شائعا خلال سنوات الجدب التي يحصد فيها السكان غلالا ضعيفة[18].

– الموسرين"نحو احتجان ممتلكات المنكوبين والمُعسرين"

لا ننسى الإشارة إلى أنّ بعض الكوارث الديمغرافية نتج عنها مفارقة تلفت النظر؛ فهي من جهة تبين ارتفاع سعر المواد الغذائية بصورة كبيرة في مُقابل تراجع أثمان الأصول والسلع الأخرى إلى مستويات جدّ منخفضة، ومن جهة أخرى تسلّط مزيدا من الضوء على مسألة انتقال المنافع والأصول؛على غرار ما حدث سنة 1133هـ/1721م، حين اشترى عبد الرحمان بايص التطواني، من محمد بن قاسم العزيزي التطواني جميع الفدان السقوي الكائن ببلاد المرة خارج تطوان، بثمن بخس قدره إحدى وخمسون مثقالا دراهم[19]، بينما ارتفع وسق القمح حسب صاحب زهر الأكم "إلى اثنتي عشر مثقالا وثلاثة عشر"[20]. وقد أكد الناصري هذا الأمر عندما قال: "وأما الأصول والسلع فلم يكن شيء منها يبلغ عشر ثمنه المعتاد"[21].

ويبقى النموذج الأمثل على هذا القول ما وقع في الحاضرة الفاسية خلال جفاف عام 1150هـ / 1738م حين تراجع ثمن الدار بها من 1000 مثقال في الأوقات العادية، إلى حوالي 70 أو 80 مثقالا عندما حلّت المجاعة؛ خلافا لسعر وسق القمح الذي ارتفع إلى 100 مثقال، بعد أن كان ثمنه في وقت الرخاء 50 أوقية فقط[22]. وقد أكّد الضعيف بأنّ غالبية أهل فاس باعوا "الديار والرباع والأصول والحلي وأكلوا ذلك ولم ينفعهم"[23].

وقد كان هذا الأمر، يؤدي إلى مزيد من توسيع الفوارق الاجتماعية، واستحواذ الأغنياء على مزيد من ممتلكات العامة، وهو ما كان محط استنكار من قبل العلماء، وفي مقدمتهم الفقيه أحمد بن سليمان الرسموكي، الذي نهى بقوة عن ظاهرة شراء ورهن الأراضي والأصول، التي عرفها جفاف عام 1161 هـ / 1748 م، يقول الضعيف بخصوص هذا الشأن أنه "سنة إحدى وستين توفي سيدي أحمد بن سليمان الرسموكي مؤلف الفرائض في الميراث..

وكان ينهي (كذا) الناس عن اشتراء الأراضي والأصول ويقول لهم حتى يفوت عام واحد وستين ومائة وألف، وينهي عن رهنها أيضا"[24].

والحال أنّ استغلال الأغنياء لإملاق المُعسرين، عن طريق هذه الرهون المجحفة، تنضاف إليها وسائل لا تقلّ تدنيا، وهنا نقصد ظاهرة الاقتراض، التي تأخذ بُعداً خطيراً؛ خاصة عندما تكثر ديون الأهالي في ظلّ هذه الأوضاع العصيبة، فيفقد أغلبهم القدرة على تسديدها، ما يفرض على كلّ واحد منهم التخلي لدائنه عما بحوزته، من محل أو أرض زراعية تتجاوز قيمة الدّيْن في بعض الحالات[25].

وهناك نص تاريخي للعياشي، له مغزى اجتماعي عميق يبرز معاناة سكان بعض البوادي من تراكم ديونهم في فترات الأزمات الغذائية، يهم مجاعة 1072 هـ / 1661–1662 التي عاصر وقائعها، حيث ذكر فيه بأنّ أهل قرية الند كانوا أكثر مديونية من سكان قرية تزروفت بكثير، وبأنه "كان فيها رجال ركبهم الديْن أكثر من سبعين مثقالا ونجّى الله أهل قريتنا بساداتهم وجيرانهم ... فلم يبلغوا أهل القريتين المذكورتين"[26].

– "التسول "كمظهر واضح لأثر الجوائح المائية:

في ظل المعاناة التي تعيشها العامة زمن الجائحة، تكثر ظاهرة التسول كما حدث في العهد السعدي المتأخر، وفي أزمة الثلاثين سنة [1727–1757م]، وتفشل الخيارات التي يحاول الجائعون اللجوء إليها، كالهجرة من البوادي نحو المدن، إلا أن هذه الأخيرة، كانت بدورها تجتر ويلات الجوع واستغلال المتنفذين، فقد كان الصغار بملاح فاس "يبكون ويولولون ويسألون خبزا ولم يكن هناك مجيب" (نموذج أزمة 1136هـ / 1724م)[27]. فتتحوّل ضاحية المدن إلى ملجأ لساكنتها[28]، ففي أغلب الأحوال يتحوّل هذا المهاجر إلى متسول، حتى وإن حاول تغيير الوجهة من مدينة إلى أخرى أقلّ تضرّرا، كما حدث في مجاعة 1150 هـ /37– 1738م، حين تدفقت سيول الجائعين من فاس ومكناس صوب القصر، ووزان، والعرائش وتطوان وطنجة، رفقة أبنائهم، يتكففون بأبواب الدور والأزقة[29] تعزز شهادة الضعيف الرباطي (عاش ما بين 1752 – 1818م) هذا التخريج بنص أبلغ من أي تعبير، أنه "كانت دراري أهل فاس يسعون في القصر ويطلبون بين الديار حتى كانت

صبية صغيرة تقول متاع الله، لِله، على ربي، ياللي اعطني قدر ما يعطي للقطيطة أي اعطيني قدر ما تعطي للهرة وهي القطة"[30].

ومما يؤكد استفحال هذه الظاهرة إشارة مهمة للعالم محمد بن أبي عبد الله الكيكي – ولد بنواحي مراكش (ت 1185 هـ / 1779 م) – وردت في نوازله باعتباره شاهد عيان على الأزمة التي نتجت عن "عام اليبسة" 1163 هـ / 1749م، والتي كان من مضاعفاتها السلبية اللجوء إلى التسوّل خاصة من قِبل النساء نظرا لافتقاد يد العون والغوث من أقرب الناس إليهن، يضيف قائلا "وشاهدنا من تتكفف الناس زمن المجاعة وفي دار إخوتها ما يملأ العيون من المواشي والأثاث والمواعين"[31].

الواقع أنّ الجوع كان يتحوّل إلى "قوة اجتماعية بوسعها أن تسلك بالجماعات البشرية مسالك غريبة وتجعلها تنساق على غير هدى إلى غايات مجهولة يحدوها الأمل الهاتف في أن يكون هناك وسيلة ما لإشباع الجوع القاتل الذي يعذبها"[32].

فكان من الطبيعي أن نجد بأنّ كثرة المتسولين في الكوارث الكبرى– خاصة في العهد السعدي المتأخر وبعد وفاة المولى إسماعيل العلوي– قد تركت صدى واضح في كتب الأدب الفقهي؛ حيث طرحت على أهل الفتوى، أسئلة حول الموقف الشرعي من هذه الظاهرة والتمييز بين المحتاجين الذين يجوز لهم سؤال الناس شرعا، وبين الأشخاص الذي يتخذون من التسول حرفة وتجارة. فقد سئل الفقيه محمد المسناوي الدلائي[33] عما يحدث أثناء المجاعة من كثرة السؤال وانتصابهم [المتسولون] في الطرقات وتطوفهم على الأبواب، فمنهم من تظهر شواهد حاله أنه من السياب، ومنهم من تدل على كونه من المساكين والضعفاء وهل يجب تفقد هؤلاء المعوزين والبحث عنهم ليخلص من يستطاع تخليصه منهم؟

فكان أن أجاب بقوله أن "هذه المسألة مما حارت فيه بنا الألباب، ولم ندر ما يخلص فيها ... إذ لم نقف على من شفا فيها من الأيمة (كذا) الغليل على وجه يتضح معه سواء السبيل، وإنما يتكلمون عليها بكلام مجمل.."[34].

1- أثر الجوائح المائية في تعديل التراتب الاجتماعي؛ ظاهرة استثنائية:

على النقيض مما أشرنا إليه سابقا، فإننا نسجل في بعض الحالات ملاحظة مهمة تكمن في الدور الذي تقوم به الكوارث الديمغرافية في إحداث نوع من التعديل على مستوى التوازن الاجتماعي؛ وخاصة في فترات التطرف المناخي، ونستشهد هنا بحجم الخسائر المادية التي كان يتعرض لها الأغنياء، كما هو الشأن بالنسبة لأواخر صفر عام 997 هـ / 1589م لجيش أحمد المنصور "في أوان البرد والشتاء، وجاز عليهم ثلج مفرط حتى كاد أن يتلف جلّ الجيش من ذلك، ومات منهم جماعة لا يحصى عددهم كثرة .. وأتلف دواب كثيرة لا تحصى وأموال طائلة"[35]. فمن الراجح أنّ هذا الظرف الطبيعي القاسي، جرّد بعض الشخصيات من مكانتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بعد فقدانها لمواردها المالية.

ونفس الأمر يسري على عام سنة 1048هـ / 1639م، حينما تعرضت البلاد لتساقطات مطرية عنيفة حيثورد في إحدى الروايات اليهودية أنه"جَا خْبار من مراكش أن نزل عَنْدهُمْ السابين (السيل) .. وطرأ في ليهود هجرة عظيمة .. ما خرجوا من ديارهم حتى حاجة. ما بقاو لا ديار ولا مال.. وجا (أتى) هذاك السيل في تافيلالت وهدم جَهْد مائتين وخمسين دار ذي اليهود، وذي الأغنياء"[36].

علاوة على ذلك، كانت تُسجل في بعض السنوات العجاف التي يطول أمدها، حيث لا ينفع ادخار مال أو طعام، أو في أثناء بعض القحوط التي تتزامن مع الأوبئة[37]، حالات وفيات مرتفعة تحدث تعديلا في خريطة التوازنات الاجتماعية، إذ تقدم لنا بعض المصادر شذرات مصدرية تنحو في هذا المنحى، كقول الشيخ التمنارتي[38]: "ولما وقع هذا الطاعون بالمغرب سنة خمس أو ست إلى ست عشرة وألف[39] كان أول ما وقع بالحواضر .. وأما أهل مراكش وتارودانت فتفرقوا له في البادية والجبال، فكان أكثر وقوعه بهم وانقرض جل أعيانهم حتى استولى الخراب من ذلك على الحاضرتين "[40]، وهو ما أكده القادري – بلغة الأرقام – حين قال [بخصوص وقائع سنة 1006 هـ / 1597 م] " كان الطاعون العظيم في هذه السنة، بلغ فيها الموت في كل يوم من الألفين إلى الخمسمائة بفاس، مات فيه من الشرفاء والفقهاء وأعيان فاس ما ينيف على الستة آلاف"[41].

وتسترعي الملاحظة، الصورة التي رسمها مصدر يهودي عن صور التكافؤ الاجتماعي وتراجع مظاهر الفوارق الاجتماعية التي تخرج أحيانا من رحم الجوائح المطرية، وحسبنا دليلا القحط الذي حل بالبلاد سنتي 21–1022 هـ / 13–1614م، والذي يُفهم منه الشعور بالذنب والخطايا، والتي وردت كثيرا في الروايات اليهودية عند تفسيرها لأسباب هذه الأزمات التي كانت تحل بين الفينة والأخرى، حيث ذكر المستشرق الفرنسي اليهودي جورج فاجدا (Vajda) (1908– ت.1981م) بأنّ "المؤمنين" تواضعوا وتعهدوا أمام الملأ بأنهم لن يرتدوا ملابس الحرير وأشياء أخرى فاخرة لأنها تدل على البذخ والترف (luxe)[42].

وبفعل حدة جائحة عام 1071 – 1073 / 1661 – 1663م، حدث مرة أخرى نوع من التوازن الاجتماعي "فكان من سر قدر الله وصنعه أن سوّى فيها بين الغني والفقير فكلّ من مات فيها [فاس] من الكبراء والأغنياء وهم عدد كبير إنما مات جوعا ... وذلك أنّ الله تبارك وتعالى يبعث على الأغنياء منهم داء في صدورهم وخلوقهم فلا يقدرون منه أن يسيغوا طعاما ولا شرابا حتى يموتوا جوعا.."[43]. لدرجة أنّ العياشي قال بلغة لا تخلو من القسم أنّ هذه المجاعة "قد صبغت والله الأحرار بلون العبيد. والعبيد بلون الأحرار"[44].

وتخبرنا رواية يهودية بأنّ مكانة بعض الأسر المسلمة بمدينة فاس، والتي كانت تلعب أدورا مهمة على الصعيد السياسي والاجتماعي، تعرضت للتراجع بفعل الكوارث الطبيعية التي ضربت البلاد بعد وفاة المولى إسماعيل، بل وأدت إلى انقراض بعض الأسر[45]؛ بيد أن هذا المصدر لم يقدم أسماء بعض الأسر كأمثلة على ما ذكره.

ومن اللافت للنظر، أنّه في بعض الحالات، يستفيد بعض الأفراد والجماعات البسيطة من ظرفية الأزمة عن طريق الإرث؛ حيث تنتقل إليهم ملكية بعض الأراضي أو الأموال والامتيازات، بعد وفاة أصحابها نتيجة المجاعات والأوبئة، يقول صاحب الإحياء والانتعاش عن مدينة فاس: "مات فيها من الكبراء والأغنياء ... فجملة من مات فيها من أهل المدينة (فاس) على أصح ما بلغنا اثني عشر ألفا وكلهم له وراث هناك في المدينة يرثه"[46].

وظلّت زاوية علي بن محمد صالح الأندلسي [شيخ الطريقة التباعية بفاس] بواد الزيتون "عامرة بأتباعه، إلى أن خلت في مجاعة عام خمسين ومائة وألف [37–1738] .. ولم يبق من عَقبه أحد بفاس"[47].

وإذا كانت هذه الإشارات لا تتحدث عن الأفراد والجماعات الذين ورثوا ممتلكات الضحايا، فإن المختار السوسي يفيدنا في هذا الجانب، حيث ذكر بأن أحد أعيان سوس محمد ابن عبد المؤمن الديايني، استحوذ على كثير من متاع أخواله الذين قضوا في وباء 1214هـ[48]، ويضيف عن نفس الأزمة أنّ ثلاث فروع – من بين أربعة – من أسرة سوسية مشهورة بالعلم والتدريس في الأطلس الصغير، وهي الأسرة الإيديكيلية، انقرضت من جراء نفس الطاعون، مما مكّن الفرقة الباقية من إرث زاوية إيديكيل ومدرستها[49]، بعدما كانت لا تلعب أي دور في إدارتهما، كما أنها أصبحت تستفيد من أعطيات وإنعامات المخزن أي من الامتيازات المعنوية والضريبية[50].

هذا التراجع الديمغرافي يؤدي إلى نقص حاد في اليد العاملة، وزيادة في قيمتها فيضطر حتى المُترفون إلى قضاء أشغالهم اليومية بأنفسهم، بما في ذلك المهام الشاقة، كالعمل في الأراضي الزراعية. وقد أشار الرحالة البريطاني جاكسون كري (Jackson Grey) – زار المغرب في نهاية القرن 18م– إلى هذه المسألة بوضوح شديد، متحدثا عن المجاعات والأوبئة التي عرفتها هذه الحقبة، وما عرفته من "ارتفاع لثمن اليد العاملة بنسب هائلة إلى درجة حدوث مساواة غير مسبوقة بين الناس. كلّ ما يمكن أن يقوم به الفرد بنفسه يقوم به حتى الأغنياء الذين أَصبحوا يشتغلون بأيديهم، لأنّ عدد الفقراء الذي نجوا من الوباء صار قليلا ولا يكفي لخدمة الأغنياء"[51].

يظهر بشكل واضح أنّ هذا التعديل الجلي الذي يمسّ المجتمع من خلال إعادة تنظيمه، خلق توزيعا جديدا للثروة صعد عبر مدارجه حتى المعدمون، فـ"الوباء؛ بقضائه على فروع ثرية من بعض الأسر، يتيح ترقية اجتماعية مفاجئة لبعض الفقراء الذين يجهلون امتطاء الخيول الرائعة التي أصبحوا فجأة مالكين لها"[52].

على أنّ هذه الملكيات كانت تتعرض للتفكك بعد العودة الدورية للكوارث الديمغرافية، وبالتالي الإبقاء على حالة الخصاص، والإجهاز على كلّ المحاولات الرامية إلى تحقيق تراكم دائم للثروة[53]. وقد توصل بعض الباحثين المغاربة إلى دور الكوارث الديمغرافية في إحداث حركية اجتماعية، وإعادة توزيع في الثروات[54].

وتبقى الإشارة إلى أن مسألة الاستحواذ على ممتلكات الغير بالغصب، كانت حاضرة بقوة في فترات المجاعات، حيث شكلت فرصة للبعض من أجل احتجان الثروة والترقي الاجتماعي، سواء من قبل الرعية أو الجهات الرسمية، فقد تمت مصادرة أموال التاجر بوجيدة أحد أغنياء حاضرة فاس، وبيعت جميع أصوله بأوامر من المولى عبد الله في عام 1738م[55]. ونفس الأمر يسري على يهود ملاح فاس في جفاف 1791م، عندما ترك الأغنياء أموالهم من شدة الخوف الذي ساد آنذاك[56].

لقد خلص الباحث المتخصص في دراسة التاريخ الاقتصادي الفرنسي (Meuvret) (1901 – 1971) إلى أن الكوارث الطبيعية والأزمات الديمغرافية بتجلياتها المختلفة كانت توسع من دائرة الفوارق الاجتماعية على مرّ تاريخ البشرية[57].

وصفوة الكلام أنّ الجوائح المائية التي عرفها المغرب ما بين القرنين 16 و 18م كانت سببا في إبراز الفوارق الاجتماعية وفرز جديد للثروة، والارتقاء في سلم الهرم الاجتماعي. والحق أنّ هذا الموضوع لا زال بحاجة إلى مزيد من الأبحاث وتوسيع دائرة الإطلاع على المصادر الدفينة وخاصة كتب النوازل والمناقب وكتابات الرحالة والأسرى الأوربيين، للوصول إلى معلومات قمينة بثلم الثغرات التي تعتري كتب التاريخ العام، وتهم مواضيع أخرى متداخلة مع هذا الموضوع من قبيل أثر عنصر الماء في العوائد الاجتماعية التي ترتكن عليها كلّ طبقة اجتماعية، أو موقف السلطة المركزية والزوايا في تدبير ظرفية الأزمة المائية ومحاولات كل طرف التأثير على شرائح المجتمع، واستقطابها لتوسيع دوائر الولاءات والتأييد بغية تكريس شرعية ما أكانت سياسية أو روحية أو هما معا.

الهوامش والإحالات

(1)– استيتو محمد، "الكوارث الطبيعية في تاريخ مغرب القرن 16 م"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية فاس – سيدي محمد بن عبد الله، 1987– 1988 ص 195.

(2)- Vajda Georges, «Un recueil de textes historiques judéo-marocains», Hespéris - Tamuda, 2e partie, T.XXXVI, 1e et 2e trim 1949, pp 316 - 317

(3)– كتاب "التواريخ أو تاريخ فاس"، تأليف أخبار عائلة ابن دنان الغرناطية الفاسية، ترجمة وتقديم شهبر عبد العزيز، منشورات ك.أ.ع.إ تطوان– جامعة عبد المالك السعدي، مطبعة الخليج العربي، ط 2 ، 2007، ص 62.

(4)– كتاب التوراريخ، م.س، صص 58 – 59 .

Vajda, « Un receuil… »,op.cit, 2e partie, p : 142 .

(5)– هولندية ولدت سنة 1704، وتعرضت للأسر في عرض السواحل البرتغالية سنة 1731 م من قبل قراصنة مغاربة، حيث تم اقتيادها إلى مدينة سلا، وبعد ذلك تم نقلها إلى مكناس عاصمة المُلك، لتدخل في عُهدة السلطان المولى عبد الله ابن إسماعيل، وتقضي بالسجن 12 عاما، أي إلى حدود عام 1743م، لتكتب بعد خروجها مذكرة عن جوانب من الحياة اليومية في المغرب وما عرفه من كوارث طبيعية، وأحداث سياسية واقتصادية واجتماعية.

(6)– سمي هذا الجيش بعبيد البخاري، لأن السلطان المولى إسماعيل (حكم المغرب ما بين عام 1672 – 1727م) أسس جيشه النظامي من العبيد، حيث كان أفراده يتعهدون بالسمع والطاعة لشخصه والولاء لسلطانه، وذلك بالقَسَمِ على صحيح البخاري.

(7)– تير متلن ماريا، "من تاريخ المغرب وحاضرته الإسماعيلية: قصة الهولندية ماريا تير متلن Maria Ter Meetelen الأسيرة التي عاشت بمكناس العاصمة في النصف الأول من القرن 18": ترجمة وتحقيق إدريس أبو إدريس، مطبعة فضالة – المحمدية، 1996، ص 64.

(8)– ابن زيدان عبد الرحمان، إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس"، تحقيق علي عمر، ج 4، نشر: مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة، مصر، ط1، 2008، ص480 .

(9)– ولد محمد أكنسوس سنة 1796م بمنطقة سوس، تقلد منصب الوزارة في عهد المولى سليمان والمولى عبد الرحمان، ويعتبر كذلك من أهم مؤرخي الدولة العلوية في ق 19م، ت 1877م.

(10)– انقلب على أخيه المولى عبد الله ووصل إلى سدة الحكم عدة مرات، وذلك بمساعدة جيش العبيد وباشا طنجة أحمد بن علي الريفي السلطة، وذلك أواخر سنة 38– 1740 / 42– 1743 / 1747 .

(11)– أكنسوس محمد بن أحمد ابو عبد الله، الجيش العرمرم الخماسي في دولة أولاد مولانا علي السجلماسي"، تقديم وتحقيق أحد حفدته أحمد بن يوسف أكنسوس، ج 1، الناشر: أحمد بن يوسف أكنسوس، المطبعة والوراقة الوطنية– مراكش، ط 1، د . ت، ص 204.

(12)– المولى عبد الله: هو ابن السلطان المولى إسماعيل، بعد وفاته أبيه دخل في صراع مع إخوته حول السلطة ما بين سنة 1727 – 1757 التي عرفت بأزمة الثلاثين سنة، حيث استقر له الحُكم في نهاية المطاف بعد انتصاره على جميع خصومه.

(13)– الزياني أبو القاسم أحمد،" الترجمان المعرب عن دول المشرق والمغرب"، نشر هوداس، طبع بمدينة باريس في المطبعة الجمهورية، 1303هـ / 1886م، ص 63.

(14)– السكتاني عيسى بن عبد الرحمان، "أجوبة سيدي عيسى السكتاني"، مخطوط الخزانة العامة بالرباط، رقم 2814 د، ص 27.

(15)– نفسه، ص 143.

(16)– أحد كبار الفقهاء، ولد عام 926 هـ بتارودانت، حيث عاصر فترة قوة الدولة السعدية في عهد السلطان أحمد المنصور الذهبي، كما عاصر فترة انحطاط دولتهم، وأهله علمه لتولي منصب قاضي الجماعة، وتوفي سنة 1062 هـ بمراكش.

(17)– السكتاني، "م.س"، ص 1.

(18)– التمناريتي، " الفوائد الجمة "،م.س، ص 441.

(19)– عقد بيع وشراء مؤرخ بـ 23 من ذي الحجة 1133هـ . راجع داود محمد، "تاريخ تطوان" مجلدان، منشورات معهد مولاي الحسن– تطوان، 1959م، مج 2، ص 319.

(20)– الريفي، عبد الكريم بن موسى، "زهر الأكم: مساهمة في تاريخ الدولة العلوية إلى عهد المولى عبد الله بن المولى إسماعيل"، دراسة وتحقيق أسية بنعدادة، مكتبة الصور الجميلة، الرباط ط: 1992، ص 200.

(21)– الناصري أحمد أبو العباس، "الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى"، تحقيق وتعليق جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، 9 أجزاء، 1997، ج 7، ص 147.

(22)– ابن زيدان، "إتحاف أعلام الناس.."، م.س، ج 4، ص 415.

(23)– الرباطي الضعيف محمد بن عبد السلام، "تاريخ الضعيف: تاريخ الدولة العلوية السعيدة" تحقيق وتعليق وتقديم أحمد العماري، نشر دار المأثورات، ط1، 1986، ص141.

(24)– الرباطي الضعيف، "م.س"، ص 154.

(25)– السكتاني، "أجوبة.."، ص 4 و ص 143.

(26)– العياشي، " الإحياء والانتعاش"، م.س، ص 133.

(27)– كتاب التوراريخ، م.س، ص 85 – 86.

ذكر جورج فاجدا بأن تحول العديد من أحبار اليهود، بملاح فاس، أصبحوا متسولين يتكففون الناس من باب إلى باب في مختلف أنحاء البلاد للحصول على قطعة خبز . راجع:
Vajda(G), « Un recueil… », op.cit, 2e partie, p : 74 .

(28)– راجع التمنارتي، "الفوائد الجمة"، م.س، ص 161.

(29)– ابن زيدان، " إتحاف أعلام الناس .."، م.س، ج4، ص 429.

(30)– الرباطي الضعيف، "م.س"، ص 141.

(31)– الكيكي محمد بن عبد الله (ت. 1185هـ)، "مواهب ذي الجلال في نوازل البلاد السائبة والجبال"، تحقيق أحمد التوفيق، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط 1، 1997، ص 74.

(32)– كاسترو جوزويه دي"، "جغرافية الجوع"، ترجمة زكي الرشيدي، مراجعة محمود موسى الناشر: دار الهلال – القاهرة، 1970، ص 158.

(33)– شيخ الجماعة بمدينة فاس، أديب وعالم متصوف، ولد بالزاوية الدلائية (1072هـ/ 1661م) في كنف أسرة اشتهرت بالعلم والصلاح والمشاركة السياسية، أخذ عن الفقيه المشهور أبي علي الحسن اليوسي، والعالم عبد الملك التجموعتي، توفي عام : 1136هـ / 1724م.

(34)– الدلائي، أبو عبد الله محمد بن أحمد "جواب عما يقع في زمان المسغبة من كثرة السؤال" مخطوط خ.ع بالرباط، رقم 1081 د، ورقة 139.

(35)– ابن القاضي أحمد، "المنتقى المقصور على مآثر الخليفة المنصور"، جزآن، دراسة وتحقيق محمد رزوق، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1986. م.س، ج 2، ص 584.

(36)– كتاب التوراريخ، "م.س "، صص 49 – 50.

(37)– هنا نتحدث عن الأوبئة التي نتجت عن الأزمات المناخية، وليس الأوبئة التي انتقلت إلى البلاد عن طريق التجار والحجاج من الواجهة الشرقية برا، أو عن طريق الواجهة البحرية الأطلسية والمتوسطية.

(38)– ولد التمنارتي سنة 974 هـ بتمنارة، وهو اسم رافد من روافد نهر درعة، عالم كبير ينتسب إلى أسرة مشهورة بالعلم والصلاح، عاصر العهد السعدي، حيث تولى القضاء والإمامة والتدريس بمنطقة سوس، وكان مرجعا للإفتاء بها حيث كان الناس يحتكمون إليه ببلادهم كما كان العلماء والفقهاء يراسلونه للاستفادة من علمه.

(39)– ما بين 1005 – 1006 هـ / 1597 – 1608 م.

(40)– التمنارتي أبو زيد عبد الرحمن، "الفوائد الجمة في إسناد علوم الأمة"، تحقيق اليزيد الراضي نشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط2، 2007، صص 110 – 111.

(41)– القادري محمد بن الطيب، "نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني"، تحقيق محمد حجي وأحمد التوفيق، مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، 1977، ج1، ص69.

(42)- Vajda a dit «que Les fidèles s'humilient et s'engagèrent publiquement il ne plus se vêtirde soie et il d'autres choses encore » . Voir : « Un recueil… »,op.cit, 1er partie, pp : 333.

(43)– العياشي، عبد الله بن عمر، "الإحياء والانتعاش في تراجم سادات زاوية آيت عياش" م.خ.ع. الرباط، رقم 1433د، ص 134.

(44)– نفسه، ص 133.

(45)- Cigar Norman, «Société et vie politique à Fès sous les premiers Alawites (1660 - 1830) », Hesp Tam, Vol.XVIII, Fasc.unique, 1978-79, pp 93 – 172, p : 146 .

(46)– بخصوص مجاعة 1071هـ – 1072 / 1661 – 1662م. راجع: العياشي، "الإحياء والانتعاش .."، م.س، ص 134.

(47)– الكتاني عبد الكبير بن هاشم، "زهرة الآس في بيوتات أهل فاس وتحفة الأكياس ومفاكهة الجلاس فيما غفل عنه صاحب زهرة الآس في بيوتات أهل فاس"، للكتاني محمد بن عبد الكبير بن هاشم، تحقيق: علي بن المنتصر الكتاني، جزآن، الموسوعة الكتانية لتاريخ فاس (1–2)، منشورات مطبعة النجاح الجديدة–الدار البيضاء، ط1، 2002، ج2، ص 54.

(48)- السوسي محمد المختار، "المعسول"، ج 17، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء 1961. م.س، ج 3، صص 117 – 118.

(49)– نفسه، ج 17، صص 6 – 7.

(50)- Rosenberger et Triki, « Famines..»,op.cit , p : 62 .

(51)- Jackson Grey a dit : «le prix de la main d'œuvre, augmente dans d'énormes proportions et jamais il n'y eut telle égalité entre les hommes. Tout ce qui était possible de faire par soi-même, le riche le faisait de ses propres mains, car le pauvre peuple que la peste avait épargné était en nombre insuffisant pour le service des riches». Cité par Ben Ali Driss, «Le Maroc Précapitaliste: Formation Economique et Sociale», Société Marocaine des Editeurs Réunis, Casablanca, 1983., p : 44.

(52)– أورده روزنبرجي برنارد هذه العبارة نقلا عن جاكسون:

Jackson a dit : « La peste, en exterminant les branches aisées de certaines familles, donne une promotion subite à des pauvres hères qui ne savent même pas monter les magnifiques chevaux dont ils sont soudain devenus propriétaires Rosenberger Bernard, « Société, pouvoir et alimentation : nourriture et précarité au Maroc précolonial », publié avec le concours du service de coopération et d'action culturelle de l'ambassade de France de France u Maroc, Alizés, 2001, p : 13.

(53)– يقول أحمد التوفيق أحمد – في سياق حديثه عن الجبال المغربية – بأن "الاحتجانات للأرض في زمن المجاعة، لم تكن تؤدي إلى تراكمات قارة للثروة لأنّ الأسر الكبيرة كانت معرضة للانقراض، بسبب الأوبئة، أو للتفكك عندما تبلغ توسعها الأقصى وبتملكها أو انقراضها يعرض ما جمعته إلى الانتقال للغير". راجع: التوفيق أحمد،" المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر (اينولتان 1850 – 1912)"، منشورات ك.أ.ع.إ بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة – الدار البيضاء، ط 3، 2011 م، صص 84 – 85.

(54)– أكد الباحث إدريس بنعلي بأن هذه الكوارث الديمغرافية سمحت بحركية اجتماعية وإعادة توزيع للثروات، لأنها أعطت الفرصة بالوصول إلى الثروات بواسطة الاحتكار والاستئثار حيث استفاد "القواد" و"وإمغارن " من هذه الظروف للزيادة من نفوذهم وتأمين جزء كبير من الثروات التي خلفها السكان المتوفون من ورائهم. وصار نفوذ "الزوايا" قويا. حيث

استطاع الشرفاء تدعيم موقفهم الاقتصادي ومدّ سيطرتهم في البوادي، فتوفيرهم للملاجئ في الأوقات العصيبة وتقديمهم العون للمتضررين، جعلهم يوسعون قدرتهم الاقتصادية وذلك بامتلاكهم للأراضي التي تركها المتوفون بسبب المجاعات والأوبئة. فصارت بعض الزوايا مثلا (الدلاء، إليغ، وزان، إلخ...) نافذة ولها سيادة في البادية المغربية.

-« Le Maroc précapitaliste .. », op.cit, p : 44.

أما الأستاذ العلوي العبدلاوي رشيد فقد أشار إلى أنّ الأزمات الديمغرافية كانت تخلق أمام "البورجوازية" الحضرية المغربية، والأعيان بالبوادي، ثم الشرفاء، فرصا سانحة لاستغلال الفلاح القروي بشتى الطرق، والاستحواذ على ممتلكات وموارد الأيتام والأرامل. راجع دراسته: "محاولة تركيب للتاريخ الاقتصادي والاجتماعي للبوادي المغربية خلال القرن التاسع عشر" بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ الحديث، جامعة سيدي محمد بن عبد الله– ك.أ. ع.إ بفاس السنة الجامعية: 1982–1983، ص168. راجع أيضا: صص164–167.

في حين أنّ الأستاذة رحو حياة أشارت بأنّ الأزمة الديمغرافية، كانت تؤدي إلى تحول عدد من الفلاحين المفلسين إلى خماسين على أراضيهم، ما يفرز ظروفا شرائح اجتماعية غير قادرة على تحصيل عيشها، وعاجزة عن الاندماج في عملية الانتاج. راجع: "الهدر الديمغرافي في المغرب خلال القرنين العاشر والحادي عشر للهجرة 16– 17م"، مكتبة الطالب، وجدة ط1، 2012. ص 131 .

(55)– القادري، "نشر المثاني"، ج3، صص 405 – 406.

(56)– كتاب التواريخ، "م.س"، ص 110.

(57)- Meuvret Jean, «Les crises de subsistances et la démographie de la France d'Ancien Régime», In: Population, 1e année, n°4, 1946. pp. 643-650; p : 648.